الفصل العشرون

الاجازة في الإدارة والاعمال في جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء- المغرب

(دراسة حالة)

صالح قوبع[١]

ملخص

ركزت هذه الدراسة على تحليل نوعية البرنامج الأكاديمي في العلوم الاقتصادية والإدارية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء. وترتكز الدراسة على تحليل مجموعة من المعايير: أهداف ورسالة البرنامج، إدارة البرنامج، الموارد الاكاديمية، المنهاج، التعليم والتقييم، فرص التعلم ومستوى الخريجين. ومن أجل تحليل هذه المحاور اعتمدت الدراسة على المعطيات الميدانية التي وفرتها العمادة ومجموعة من المقابلات مع أساتذة البرنامج وطلابه. وتبين النتائج أن البرنامج يعاني في جل المحاور من مستويات ضعيفة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى العدد الكبير للطلاب الوافدين إليه. كما أن إدارة البرنامج تعاني من وجود هيئتين، الشعبة والمسلك، دون تحديد واضح لصلاحيات كل واحدة منهما. كما يرجع تدني المستوى إلى ضعف الموارد الأكاديمية البشرية منها والمادية والمعرفية وكذا البنيات التحتية لاستيعاب العدد الهائل من الطلبة الوافدين على المسلك. بالإضافة إلى هذا كله يعتبر غياب الهيكل التنظيمي أحد النقاط المهمة التي تؤثر سلبا على الحكامة الجيدة وثقافة الجودة بالمؤسسة.

مقدمة

عرف برنامج العلوم الاقتصادية والإدارية تطورا كبيرا منذ وجوده في الجامعات المغربية في بداية تسعينيات القرن الماضي. حيث كان المسار يتشكل من أربع سنوات للحصول على الإجازة (Licence) وسنتين للحصول على الدراسات العليا المعمقة(Diplôme des Etudes Supérieures Approfondies) ثم ثلاث إلى خمس سنوات للحصول على الدكتوراه(Doctorat). وكانت الدراسات محصورة في العلوم الاقتصادية دون الاهتمام بالعلوم الإدارية كتدبير الموارد البشرية، ومراقبة التدبير، والقيادة (Leadership)، الخ....

في بداية هذا القرن ومع دخول الإصلاح الجامعي خلال الموسم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وتماشيا مع متطلبات مسار بولونيا (Le processus de Bologne) تم تطبيق منظومة إجازة- ماستر - دكتوراه والمعروفة اختصارا بـ LMD. في هذا الصدد، تم اعتبار المسلك (Filière)إطارا تنظيميا جديدا للبرنامج الأكاديمي يترأسه أستاذ التعليم العالي مكلفاً من طرف العمادة بالتنسيق والإدارة إلى جانب هيئة الشعبة (Département) التي يترأسها أستاذ منتخب من زملائه وينحصر دورها في توفير الموارد البشرية دون أدنى سلطة تقريرية.

وبعد أربع سنوات من التفعيل، خضعت مسالك الإجازة لتقييم ذاتي على مستوى الجامعات،شمل مضامين التكوين إلى جانب تدبير وتنظيم الوحدات (Modules) والمسالك. وقد أكدت هذه العملية

(١) د. صالح قوبع أستاذ في العلوم الإدارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الثاني عين الشق – الدار البيضاء بالمملكة المغربية. حاصل على الدكتوراه بجامعة محمد الأول – وجدة بالمملكة المغربية سنة ٢٠٠٨. البريد الإلكتروني:koubaasalah@gmail.com

العديـد من المكتسـبات التي حققها الإصـلاح البيداغوجي، كمـا أفرزت بعض النواقص التي تسـتلزم التقوية قصد رفع مردودية التكوينات.

وتُعتبر كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية النواة الأصلية التاريخية لجامعة الحسن الثاني بالـدار البيضاء، منذ سنـة ١٩٤٧. إلاّ أن البرامج الأكاديمية اقتصرت على العلوم القانونية والاقتصادية، دون الإدارة والأعمـال. مـع بداية تسـعينيات القرن الماضي، بدأت جامعة الحسـن الثاني كمثيلاتها في المغـرب بفتح أولى البرامج التكوينية في علوم الإدارة على مسـتوى سلك الإجازة. وفي بداية العشرية الأولـى من هذا القرن، في إطار إصـلاح منظومة التربية والتكوين، بدأ العمل بنظام الإجازة(٣ سنوات) – الماسـتر (٥ سنـوات) – الدكتوراه (٨ سنـوات) والمعروف اختصاراً بـ LMD. خـلال هذه المرحلة، شكّـل فتح مسـارات متخصصة فـي الإدارة والأعمال أهم مـا ميّز الإصلاح في كليـات العلوم القانونية والاقتصاديـة والاجتماعية، إلى جانب إدراج التعليم بالوحدات وتقليص عدد سنوات الإجازة من أربع إلى ثلاث سنوات، تتكون كل سنة من فصلين دراسيين.

وتميـز الدخـول الجامعـي ٢٠٠٩-٢٠١٠ بوضـع مقاربـة جديـدة لتقويـة سلـك الإجـازة. ويضم المسلك حوالي أكثر من ٥٠٠ ,١١ طالب موزعين بين الإجازة والماستر والدكتوراه في حين لا يتجاوز عـدد الأساتـذة الباحثين في الاقتصاد والإدارة ٨٠ أستاذاً (مصلحـة الإحصائيات بالكلية، سنة ٢٠١١-٢٠١٢). والمشكلة الأبرز في برامج العلوم الإدارية في المغرب أنها ذات استقطاب مفتوح، أي تستقبل آلاف الطلبـة سنويا. هـذا العدد يطرح بشدة إشكالية الجودة في نظام التعليم العالي في المغرب، مقارنة بالبرامج والكليات ذات الاستقطاب المحدود.

تـم تحليل نوعية البرنامـج الأكاديمي بناء علـى مجموعة من المعايير المسـتعملة في أدبيات جودة التعليـم العالي. هذه الأدبيات تتبناها مجموعة من المؤسسـات والهيئات، ومنهـا الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.

وتعتمـد هـذه الدراسة على المنهـج التوصيفي التحليلـي لتحقيق أهدافها، حيث تم فـي بداية الأمر مراجعـة الإطـار النظري(عطيـة وزهـران، ٢٠٠٨،محمـد القدومـي ٢٠٠٨) لتحليـل نوعيـة البرنامج الأكاديمـي لمسـلك العلـوم الاقتصادية والإدارية. وبالنسـبة إلى الجانـب الميداني الـذي يشكل الحيز الأكبـر، فإنـه يشمل إجـراء تحليل أولـي على أسـاس الوثائق ودفاتـر التحملات المعتمـدة (Cahiers d'accréditation des filières)، إضافـة إلى إجـراء مقابلات مع أفراد يتمتعون بمعرفة واسعة بأحوال البرنامـج. كمـا اعتمدت الدراسة علـى تحليل مجموعة من الأرقام التي وفرتها إدارة المؤسسـة لغرض القيـام بهـذا البحـث. و تشمـل الدراسة أيضاً بنـاء أداة تتمثل فـي تصميم استبانة تضمنـت مجموعة من الفقـرات التـي تعبّر عن جودة برنامـج الاقتصاد والإدارة من وجهـة نظر الطلبة[1]. وبلغـت العينة ١٦٠ طالبا وطالبة.

أولا: أهداف البرنامج

تحتضن كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مسلك علوم الاقتصاد والإدارة، إلى جانب مسلك القانون الخاص ومسلك القانون العام. وتتلخص رسالة الكلية في تكوين الطلبة ومدّهم بكفاءات مختصـة وقادرة على وضـع معارفهم وخبراتهم في خدمـة البيئة الاقتصاديـة والاجتماعية. وتركز على الكفـاءات والقدرات التي تمكّـن الطلبة من الاستجابة للمتطلبات المتزايـدة والمعقدة وغير المتوقعة،

(١) كان بودنا أخذ عينة من مخرجات البرنامج، إلاّ أنه تعذر الحصول على البيانات الأولية التي تمكّن من توزيع الاستبانة لغياب المعطيات الميدانية الخاصة بتتبع الطلبة القدامى.

التي تعبّر عنها المؤسسات والمقاولات. وتستجيب كفاءات الخريجين إلى العديد من الفرص، سواء في المجال القانوني (السلطة القضائية، مهنة المحاماة وكتاب العدل، وشركات استشارية، والوزارات، الخ...) أو في المجال الاقتصادي وإدارة المقاولات (الإدارة الوسطى أو العليا في شركات القطاع الخاص أو القطاع العام، الخ...)[1].

تقدم الفصول الأربعة الأولى في العلوم الاقتصادية والإدارية في جامعة الحسن الثاني كما في الجامعات المغربية الأخرى جذعا مشتركا يهدف إلى تمكين الطلبة من مجموعة من المعارف الأساسية والعامة، بما يسمح لهم باختيار أحد المسارين المعتمدين في المؤسسة خلال الفصلين الخامس والسادس: الاقتصاد أو الإدارة. ويجمع المسلك الأكاديمي في الاقتصاد والإدارة بين ما هو نظري وما هو منهجي. كما يصبو إلى إعطاء الطالب الأسس العامة للتحليل الاقتصادي وإدارة المقاولات والمؤسسات معتمداً على أسس رياضية وإحصائية وتواصلية.

أما المسار التخصصي في الإدارة، فيهدف إلى تعميق المعرفة في علوم الإدارة بشكل عام وبخاصة في مجالات التسويق، التحليل المقاولاتي والمنظمات، التدبير المالي، التدبير الإستراتيجي وتدبير الموارد البشرية بالإضافة إلى الأدوات الكمية التي تساعد الطالب على العمل التحليلي والجوانب القانونية المتعلقة بإدارة المقاولات والمؤسسات.

إلى جانب الأهداف العامة للمسلك والمسار التخصصي في علوم الإدارة، ينص دفتر التحملات على أهداف خاصة بالوحدات والمجزوءات (المواد). ويتضح من خلال الأهداف المسطرة أن دفتر التحملات اعتمد على مقاربة الكفاءات وتقوية القدرة على اكتساب المهارات المعرفية والتحليلية. ولتحقيق هذه الأهداف، ينص الملف الوصفي للبرنامج على ضرورة تعيين أستاذ منسق على رأس كل وحدة بيداغوجية للتنسيق بين مواد الوحدة وضمان الاتساق العمودي والأفقي بين مختلف وحدات البرنامج. كما شرع المسلك في وضع برنامج للمواكبة (Tutorat) يسهر على تنفيذه مجموعة من طلبة الدكتوراه أو طلبة السنة الثانية من سلك الماستر.

يمكن القول إن جميع الأهداف تتماشى مع الرسالة المعلنة، وهي أهداف عامة وواضحة ومتسقة فيما بينها وتعبر عن عمق واتساع رغبات وتوقعات الطلبة من اكتساب المعارف وإتقان الكفاءات التي تؤسس لتطور مهني في المستقبل. وتتركز جلها على اكتساب المعرفة وإتقان الكفاءات، كما ينص على ذلك المعيار رقم ١٦ المتعلق بأهداف البرامج الخاصة بالإجازة في الجامعة المغربية من معايير الجمعية الأميركية لكليات ومدارس الأعمال (AACSB, 2007). وهذه أهداف عامة تخص البرنامج ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف الخاصة بالوحدة والمادة، وهي أهداف جزئية يساعد تحقيقها على تحقيق الأهداف العامة.

وبالرغم من وضوحها واتساقها على الورق في دفتر التحملات المعتمد (Cahier de charges accrédité) تبقى الأهداف غير واضحة في نظر الطلبة في ظل غياب سياسة تواصلية فعالة من منتديات ولقاءات. ومن خلال التحليل الوصفي الميداني، يتبين أن معيار الرسالة والأهداف ضعيف إلى متوسط في هذا الإطار، إذ توضح النتائج أن نسبة ٥١٪ من العينة عبروا عن "عدم موافقتهم" أو "عدم موافقتهم على الإطلاق" على أن إدارة البرنامج تعلن الرسالة والأهداف في بداية كل فصل، مقابل ٨ , ٣٥٪ وافقوا على هذا الأمر. كما أن ٨ , ٦٥٪ من المستجوبين تأكدوا عدم موافقتهم على أن الرسالة واضحة والأهداف معلنة، وأكثر من النصف رفضوا فكرة أن الاهداف متسقة ومتكاملة في ما بينها، علما

(1) www.fdc.ma

بأن نسبة الرافضين تنخفض إلى حوالي ٣٠٪ حول فكرة أن أهداف البرنامج أسست لاختيار الطالب وأن هذه الاهداف تستجيب لمتطلبات المحيط الخارجي.

في النهاية، يمكن القول بالنسبة للمعيار الأول أن إشكالية الجودة تكمن أساساً في عدم وضوح الرسالة وإعلانها للطلبة. بالمقابل يسجل غياب تام لأدوات مراقبة تحقيق الأهداف إذا ما تم استثناء المراقبة المستمرة والامتحانات (Contrôle continu et examen) المبرمجة لتقييم معارف الطلبة. والسبب الرئيسي هنا هو غياب المخطط الاستراتيجي للبرنامج للعمل وفق أهداف واضحة وكذلك غياب الاعتماد والتقييم الخارجيين.

ثانيا: إدارة البرنامج

تدير البرنامج هيئتان: هيئة المسلك وهيئة الشعبة. تهتم هيئة المسلك بالجانب البيداغوجي، بينما تهتم هيئة الشعبة بإدارة الموارد البشرية، وتتكون من جميع الأساتذة الرسميين في التخصص. وهي هيئة منتخبة وتتكون شعبة العلوم الاقتصادية والإدارية من ٣ لجان: لجنة العلوم الاقتصادية، لجنة العلوم الإدارية ولجنة الاقتصاد القياسي.

ويسهر المنسق البيداغوجي للمسلك على إعداد الملف الوصفي للمسلك أي البرنامج بمشاركة الأطر التربوية، مبينا بالأساس أهداف المسلك وشروط الولوج، وقائمة الوحدات، وأسماء المنسق البيداغوجي ومنسقي الوحدات والمتدخلين في البرنامج أثناء سير عملية التكوين، والوسائل المادية المتوافرة، بالإضافة إلى انعكاسات التكوين ومنافذه وإشراك الهيئات السوسيو اقتصادية في إعداد وتكوين الطلبة. وفيما يتعلق بهذا العنصر الأخير، فإن الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين إلزامية من أجل طلب الاعتماد. لكنها تبقى حبراً على ورق في العديد من الحالات حسب الفاعلين. وتتضمن الشراكات مساهمة الأطر المهنية في تأطير الطلبة خلال فترة التدريب أو إلقاء بعض الدروس. وتبقى الشراكات في مجملها غير مفعلة من كلا الطرفين خصوصا في سلك الإجازة. وتبدو الشراكات فعالة أكثر بالنسبة لسلك الماستر والماستر المتخصص حيث يلاحظ اهتمام كبير من المقاولات والمؤسسات وكذلك الجمعيات المهنية كجمعية (AGEF)[1] مثلا التي تشارك في التكوين والندوات الخاصة بماستر تدبير الموارد البشرية وتفتح أبوابها لاستقبال الطلبة أثناء التدريب.

يتم طلب الاعتماد من لدن مجلس المؤسسة، ويوجه بعد المصادقة عليه من طرف مجلس الجامعة إلى الوزارة الوصية. يمنح هذا الاعتماد لمدة أربع سنوات. يخضع المسلك بعده للتقييم قبل اعتماده لولاية ثانية.

وبناء على هذا التقديم للهيئتين اللتين تديران مسلك العلوم الاقتصادية والإدارية والمقابلات التي أجريناها مع رئيس الشعبة ورئيس المسلك وكذلك مجموعة من الأساتذة الباحثين في هذا الميدان المعرفي يتبين ما يلي:

- إن مشكل التنسيق بين الهيئتين (الشعبة والمسلك) من بين المشاكل الأساسية التي يجب معالجتها بشكل استعجالي وجذري. وهنا نشير إلى أن قانون الإصلاح الجامعي وخاصة القانون ٠٠-٠١ لم يبين بالشكل الكافي العلاقة بين الهيئتين وصلاحيات كل واحدة منهما على حدة مما يؤثر سلبا على المناخ العام الذي يتميز بغياب الأستاذ واقتصاره على الحصص التربوية المبرمجة كما يعرقل اتخاذ القرارات في إطار مقاربة تشاركية. كما أن الشعبة كانت قبل إصلاح ٢٠٠٤ الهيئة الإدارية والبيداغوجية الوحيدة التي تقوم بجميع المهام.

(1) Association Nationale des Gestionnaires et Formateurs des Ressources Humaines

- إن الإصلاح الجامعي أعطى للمسلك أهمية كبرى دون الشعبة. حيث يعتبر المسلك مساراً للتكوين يشتمل على ٢٤ وحدة وينتمي إدارياً لمؤسسة جامعية، ويتطابق مع اختصاصاتها ومهامها. أما الوحدة التي تكوّن المسلك، فهي تنتمي إلى الشعبة. هنا تطرح بشدة إشكالية تداخل المهام والصلاحيات بين المسلك والشعبة وصعوبة تحديد المسؤوليات، مما يؤثر سلباً على اتخاذ القرارات ويؤدي إلى تعطيل العديد من المشاريع المتعلقة بتنظيم الندوات العلمية وكذلك جودة البرنامج عبر التخطيط الفعّال والتنسيق وإعلان الأهداف ومراقبتها والتحقق منها.
- اعتبار الوحدة مجموعة معرفية منسجمة،وفي غياب تام للتنسيق بين مواد الوحدة،تعتبر هذه المشكلة من "أهم المعوقات" حسب المنسق البيداغوجي للمسلك. ويسجل أيضا في هذا الاطار غياب تام للاجتماعات التنسيقية في إطار الوحدات المكونة للبرنامج. وتتخذ القرارات في إطار اللجنة العلمية والتربوية لمجلس الكلية والمكون من أعضاء هيئة التدريس ورئيس المسلك ورئيس الشعبة وعميد الكلية.
- غياب التقييم الخارجي بشكل تام، حيث لا توجد في المغرب هيئة أو وكالة مستقلة تسهر على تقييم البرامج من أجل تحديثها وفقا لمخطط استراتيجي ضمن سياسة عامة لضمان الجودة.
- غياب هيكل تنظيمي للكلية وتوزيع المهام بشكل غير منظم يصعب معه تبيان موقع هيئة المسلك وهيئة الشعبة فيه والعلاقة بين الهيئتين.
- غياب التخطيط الاستراتيجي الذي يترجم الأهداف البعيدة المدى للبرنامج والذي من خلاله يمكن قياس تحسين جودة البرنامج وفق أهداف واضحة تصبو إلى الاعتماد الخارجي وتحسين معايير الجودة المعتمدة على الصعيد الدولي.

ثالثا: الموارد الأكاديمية

في المغرب تتكون هيئة الأساتذة الباحثين من ثلاثة أطر: أستاذ التعليم العالي، أستاذ مؤهل وأستاذ التعليم العالي مساعد. ويجوز للجامعات والمؤسسات الجامعية أن تستعين بأساتذة مشاركين وأساتذة يتقاضون تعويضات وفقا للشروط القانونية (الجريدة الرسمية، ١٩٩٧). ويعتبر الحصول على الدكتوراه شرطا أساسيا لشغل منصب أستاذ التعليم العالي مساعد. ومن أجل سد النقص والانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، تستعين المؤسسة بالأساتذة المشاركين أو ما يسمى بالأساتذة غير الدائمين من مهنيين ورؤساء مؤسسات ومقاولات على ألا تقل شهاداتهم عن الماستر مع تجربة مقبولة لا تقل عن خمس سنوات. كما يمكن للكلية أن تستعين خلال فترات التسجيل والامتحانات بطلبة السلك الثالث والدكتوراه لمساعدة الإداريين ومساعدة الأساتذة في مواكبة الطلبة الجدد وحراسة الامتحانات. وتبقى هذه الاستعانة محدودة النتائج في ظل غياب نظام للابتعاث.

وتشتمل مهام الأساتذة على أنشطة للتعليم والبحث والتأطير وتنظم المهام بمرسوم قانوني يحدد نظامها الأساسي الخاص (الجريدة الرسمية، ١٩٩٧):

- المساهمة في إعداد برامج التعليم والتكوين والسهر على تنفيذها في شكل دروس رئيسية وأعمال توجيهية وتطبيقية.
- القيام عند الحاجة بتحسين مضامين ومناهج التعليم.
- تنظيم وتوزيع الحصص داخل الشعبة أو المجموعات البيداغوجية.
- تقييم ومراقبة معلومات ومؤهلات الطلبة والمساهمة في الحراسة وفي لجان الامتحانات

والمباريات.

- المساهمة في تأطير مشاريع نهاية الدراسة والأعمال الميدانية.

تمارس هذه المهام تحت سلطة عميد الكلية، بتنسيق مع رئيس الشعبة والمسؤولين عن وحدات البحث والتكوين. ويتقاضى الأساتذة تعويضات عن حصص التعليم الإضافية على أن لا تتجاوز هذه الحصص ١٥ ساعة في الشهر سواء داخل مؤسسة التعيين أو خارجها.

ومن الناحية الكمية، يوزع الأساتذة حسب الاطار بشكل متفاوت (أنظر الجدول رقم ١) حيث يكاد أساتذة التعليم العالي يوازون في عددهم الأساتذة المساعدين، في حين أن الأساتذة المؤهلين هم قلة قليلة (٣ فقط). وتخضع ترقية الأساتذة من درجة أستاذ مؤهل إلى درجة أستاذ التعليم العالي لشروط قانونية واضحة أهمها القيام بأنشطة التعليم وأنشطة البحث، واجتياز المباراة التي تفتح في وجه جميع الأساتذة المؤهلين ذوي التخصص مع ٤ سنوات من الأقدمية في منصب المؤهل،علما بأنه لا يمكن فتح المباراة إلا بعد توفر المنصب المالي الحكومي.

جدول ١: عدد أفراد الهيئة التعليمية في برنامج العلوم الاقتصادية والإدارية وتوزيعهم بحسب الرتبة

الرتبة	عدد الأساتذة	عدد الساعات الأسبوعية لكل أستاذ	عدد الساعات الأسبوعية الإجمالية	العدد الإجمالي
أساتذة التعليم العالي	٣٥	٨ ساعات	٢٨٠ س	٨٠ أستاذاً أي ما يعادل ٨٩٨ ساعة من الدروس الرئيسية والأعمال التوجيهية في الأسبوع
أساتذة المؤهلون	٠٣	١٠ ساعات	٣٠ س	
أساتذة التعليم العالي المساعدون	٤٢	١٤ ساعة	٥٨٨ س	

إضافة إلى ذلك، تُعد "شيخوخة" الموارد الأكاديمية مشكلاً مطروحاً بشدة على الصعيد الوطني بشكل عام، وعلى صعيد الكلية بشكل خاص. حيث أن عدد الأساتذة المحالين على التقاعد سنويا يبلغ منذ ٢٠٠٨ ما بين ٣ و٥ أساتذة، في حين لا يتم توظيف سوى أستاذ أو أستاذين. هذه الحالة تعمق العجز الحاصل في التأطير والموارد الأكاديمية، وقد وصل عدد الأساتذة في الكليةإلى ١٧٨ أستاذا لموسم ٢٠١٠-٢٠١١، في حين كان العدد يصل إلى ٢٠٩ سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ والمنحى التنازلي متواصل في السنوات الخمس المقبلة، حسب توقعات مديرية الموارد البشرية بالكلية مقابل ارتفاع في عدد الطلبة الجدد الملتحقين بالمسلك.

ومن حيث أداء أفراد الهيئة التعليمية تبقى الإنتاجية العلمية هزيلة جدا إذا ما قورنت بكليات العلوم ومدارس المهندسين حيث تقتصر المساهمات الأكاديمية على بعض المقالات المنشورة في بعض المجلات الوطنية غير المحكمة (Revues non indexées) أو بعض المنشورات التي تتخذ شكل محاضرات ودروس دون البحث في إشكاليات ادارية أو اقتصادية ميدانية. والسبب الرئيسي في هذا كله هو غياب مخطط استراتيجي لتنمية البحث الأكاديمي والإنتاجية العلمية للأساتذة وكذلك عدم فعالية مختبرات البحث الموجودة في المؤسسة. وهنا تجدر الإشارة إلى غياب تام للمعلومات والإحصائيات الخاصة بمنشورات الأساتذة وبأدائهم العلمي. أما الأداء المهني المتعلق بالدروس فلا توجد أي شبكة تمكن الطلبة من تقييم الدروس (Evaluation des enseignements)لأن تقييم الدروس ما زال محرما في نظر الهيئات النقابية.

رابعا: المنهاج

١. توصيف البرنامج

تتمحور أهداف المنهج حسب دفتر التحملات المعتمد (Cahiers de charges accrédité) حول تمكين الطالب من اكتساب المعارف الأساسية والكفاءات التحليلية والتواصلية. وتتلخص فيما يلي:

- اكتساب القدرة على تحليل وتجميع البيانات الاقتصادية والإحصاءات والمحاسبة المالية، وذلك من خلال ضبط أدوات التحليل الإحصائي وبرامج المعلوماتية المتخصصة في معالجة البيانات.
- القدرة على التحليل والتركيب في الاقتصاد المعاصر مع التمكّن من المفاهيم الأساسية في علم الاقتصاد والإدارة، كذلك القدرة على التجريد في تصميم نموذج الحالة الاقتصادية ومعالجة وتجميع مصادر المعلومات المختلفة.
- اكتساب مهارات التواصل الكتابي (وثائق، موجز)، القدرة على العمل الجماعي وعلى التواصل الشفهي(العروض والندوات) واستعمال أدوات المعلوماتية الخاصة بالكتابة.
- القدرة على فهم وتحليل كيفية عمل المقاولات والمؤسسات والعلاقة مع محيطها وكذلك فهم القضايا والآليات الاقتصادية في العمل على المستوى الوطني أو العالمي.
- معرفة المؤسسات الاقتصادية، ودورها وكيفية عملها وعمل المنظمات.
- اتقان أدوات إدارة قاعدة البيانات الخاصة بالمنظمات واكتساب أساليب البحث وتنمية قدرات التحليل والتركيب والنقد.
- ومن أجل هذه الأهداف فقد تمت هيكلة البرنامج الأكاديمي، في العلوم الاقتصادية والإدارية، وفق مقاربة ترتكز على المبادئ التالية:
- تنظيم المسلك وفق مسارات تكوينية، ويشتمل على مسارين على الأقل على مستوى الفصلين الخامس والسادس.
- وضع مضامين البرنامج على أساس مقاربة جديدة تتبنى مبدأ الكفايات في هذا الإطار.

٢. نواتج التعلم

توزع الوحدات الأربع والعشرون للإجازة في الاقتصاد والإدارة على أربع مجموعات:

- **وحدات التقوية في اللغات والمنهجية** في العمل الجامعي وتبلغ أربع وحدات، وتعتبر وحدات أفقية تمكّن الطالب في العلوم الاقتصادية والإدارية، على مدى أربعة فصول، من اكتساب تقنيات التعبير والتواصل، من خلال استعمال الفرنسية الاقتصادية بالإضافة إلى الإعلاميات ومنهجية العمل والبحث الجامعي. كما يتم تلقين الطلبة للأدوات القانونية الخاصة بالمؤسسات السياسية والإدارية، باعتبارها جزءاً أساسياً من المحيط القانوني والسوسيو-اقتصادي للمقاولات والمؤسسات الاقتصادية.
- **وحدات التكوين الأساسي في العلوم الاقتصادية** باعتبارها أحد الأسس المعرفية للمسلك. تتوزع على مجموعة من المواد المعرفية في العلوم الاقتصادية ابتداءً من المدخل لدراسة الاقتصاد وصولاً إلى الاقتصاد النقدي والمالي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الاقتصادية، مروراً بالمعارف المتعلقة بالاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي.
- **وحدات التكوين الأساسي في العلوم الإدارية** وتعتبر أيضاً من الأسس المعرفية للمسلك. تنقسم هذه الوحدات إلى أربع مجموعات متكاملة، موزعة على أربعة فصول. ويلاحظ، من خلال

تحليـل التسلسـل العمودي، أن المجزوءات (المـواد) المتعلقة بتنظيم المقـاولات والمحاسبة العامـة قـد وُزعت علـى الفصليـن الأول والثاني، نظـراً لأهميتها فـي فهم واكتسـاب المعارف الأساسيـة لفهم نظريات المنظمات والمحاسبة التحليلية، وكذلك المدخل للتسـويق والتحليل المالي على مستوى الفصلين الثالث والرابع.

جدول ٢: مساهمة الوحدات في تحقيق أهداف البرنامج

أهداف البرنامج (Objectifs du programme)	الوحدات (Modules)			
	اللغات والمنهجية	العلوم الاقتصادية	العلوم الإدارية	التحليل الكمي
١. اكتسـاب القـدرة علـى تحليـل وتجميـع البيانـات الاقتصاديـة والإحصـاءات والمحاسبـة الماليـة، وذلـك مـن خـلال ضبـط أدوات التحليـل الإحصائـي وبرامـج المعلوماتية المتخصصة في معالجة البيانات		X	X	X
٢. القدرة على التحليل والتركيب في الاقتصاد المعاصر مـع التمكّن مـن المفاهيـم الأساسيـة في علـم الاقتصاد والإدارة، كذلك القـدرة على التجريد في تصميم نموذج الحالـة الاقتصادية ومعالجة وتجميع مصادر المعلومات المختلفة.		X	X	
٣. اكتسـاب مهـارات التواصل الكتابـي (وثائق،موجز)، القـدرة علـى العمـل الجماعـي وعلـى التواصـل الشفهي(العـروض والنـدوات) واستعمـال أدوات المعلوماتية الخاصة بالكتابة.	X			
٤. القـدرة علـى فهـم وتحليـل كيفيـة عمـل المقاولات والمؤسسات والعلاقة مع محيطها			X	
٥. فهـم القضايـا والآليـات الاقتصاديـة فـي العمل على المستوى الوطني أو العالمي		X		
٦. معرفة المؤسسات الاقتصادية، ودورها وكيفية عملها		X	X	
٧. فهم كيفية عمل المنظمات، وإتقان أدوات إدارة قاعدة البيانات الخاصة بهم			X	
٨. إتقان الكتابة الفنية والتحدث واللغات	X			
٩. إتقان استعمال أجهزة الكمبيوتر والتقنيات الكمية				X
١٠. اكتساب أساليب البحث وتنمية قدرات التحليل والتركيب والنقد	X			X

- **وحدات التكوين الأساسي في التحليل الكمي** وتعتبر من الأسس المعرفية التي يلجأ إليها الطالب للقيـام بالتحليـل الاقتصـادي والإداري علـى مسـتوى جميع الفصـول، بما في ذلـك الفصلان الخامس والسـادس. فهي وحدات تكميلية لأنها تساعد الطالب على فهم محتوى مجموعة من المـواد، كالاقتصاد الجزئي والكلي والاقتصاد النقـدي والمالي والمحاسبة التحليلية والتحليل

المالي ودراسة السوق والتسويق. كما تُعتبر وحدات أساسية باعتبارها تهيّئ الطلبة لاختيار مسار الاقتصاد الرياضي والكمي على مستوى الفصلين الخامس والسادس.

ومن أجل فهم نواتج التعلم يقدم الجدول ٢ مدى اتساق أهداف البرنامج بأهداف الوحدات. كما تكمن أهمية نواتج التعلم في قدرتها على تبيان مساهمة كل وحدة معرفية أو مادة في تحقيق هدف أو أهداف البرنامج.

ومن خلال المعطيات الميدانية المتعلقة بأهداف البرنامج والوحدات المكونة للبرنامج، تمت بلورة المصفوفة (Matrice) أعلاه لنبين مدى مساهمة كل وحدة في تحقيق أهداف البرنامج وذلك من خلال قيامنا بدراسة أهداف الوحدات بناء على تفاصيل دفتر التحملات (Cahier de charges) ودفتر الضوابط البيداغوجية (Cahier des normes pédagogiques). مثلا تساهم وحدات التكوين الأساسي في العلوم الاقتصادية في تحقيق الأهداف ١ و٢و٥ و٦. وتساهم وحدات العلوم الإدارية في تحقيق الأهداف١ و٢ و٤ و٦ و٧. كما تمكن وحدات التقوية في اللغات والمنهجية من تحقيق الأهداف ٣ و٨ و١٠. أما الوحدات الخاصة بالتحليل الكمي (Méthodes quantitatives) فهي تساهم في الأهداف ١ و٩ و١٠. ورغم الوضوح الذي تتسم به أهداف الوحدات ومساهمتها في البرنامج فإننا نسجل غياب أدوات فعالة تمكن من قياس الاتساق والتحقق من مدى مساهمة الوحدات على أرض الواقع.

ومن خلال مراجعة تصنيف بلوم (Bloom) لتحديد الأهداف التربوية، (المعرفة (connaissance) – الفهم (comprehension) – التطبيق (application) – التحليل (analyse) – الخلاصة (synthèse) – التقييم (évaluation))، يتضح أن الترتيب أساسي لتحقيق الأهداف إلا أنه لم يؤخذ بعين الاعتبار لأن جل أساتذة التعليم العالي في المغرب لم يتابعوا تكوينا أو تدريبا خاصا بالمناهج التربوية وتصنيف بلوم غير معروف عند الكثير منهم. كما أن بعض الأهداف المتعلقة بالتطبيق والخلاصة والتقييم شبه غائبة.

٣. توصيف المقررات

تُشكّل الفصول الأربعة الأولى من سلك الإجازة الجذع المشترك على الصعيد الوطني في كل الجامعات الحكومية بالمملكة. وتتوّج الفصول الأربعة، بعد تحصيل جميع وحداتها، بدبلوم الدراسات الجامعية الأساسية في الاقتصاد والإدارة. أما الفصلان الخامس والسادس فيتم اقتراح مضامينهما الأكاديمية في شكل مسارات متخصصة، يتم الولوج إليها بناء على النقاط المحصل عليها في وحدات الإجازة الأساسية. يتم وضع واعتماد المسالك والمسارات وفقا لدفتر الضوابط البيداغوجية للمسالك الوطنية لسلك الإجازة[١].

(١) تنقسم الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الإجازة إلى ثلاث فئات:

- الضوابط الخاصة بالوحدات: تعد الوحدة المكون الأساسي لنظام التكوين، وتتكون من عنصر واحد إلى أربعة عناصر ويمكن أن تلقن بلغة واحدة أو أكثر. وعنصر الوحدة هو إما مادة تلقن في شكل دروس نظرية و/ أو أعمال توجيهية و/ أو أعمال تطبيقية، وإما نشاط تطبيقي يمكن أن يتخذ شكل عمل ميداني أو مشروع أو تدريب. وتكوِّن مختلف عناصر الوحدة مجموعة منسجمة فيما بينها. ويمكن لنشاط تطبيقي أن يشكّل جزءاً من الوحدة أو وحدة بأكملها أو عدة وحدات، كما هو الحال في وحدات اللغات ومنهجية العمل الجامعي.
- الضوابط الخاصة بالمسالك: يعد المسلك مساراً للتكوين، يتضمن مجموعة متجانسة من الوحدات تؤخذ من حقل معرفي واحد أو عدة حقول معرفية؛ ويرمي المسلك إلى تمكين الطالب من اكتساب معارف ومؤهلات وكفاءات. يُمنح الاعتماد من لدن السلطة الحكومية الوصية، بعد استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم

يتكون الجذع المشترك من ١٦ وحدة تكوين، ٨ منها أساسية معرفية في العلوم الاقتصادية والإدارية و٤ في وسائل التحليل الكمي التي تساعد على التحليل واتخاذ القرارات. أما الوحدات الأخرى فتهتم بالتواصل ومنهجية العمل والبحث الجامعي وكذلك الجوانب القانونية العامة المتعلقة بالاقتصاد وإدارة المقاولات والمؤسسات. ويبلغ الرصيد الزمني للوحدة ٨٠ ساعة حضوريا وتشمل التدريس والتقييم على مدى ١٤ أسبوعاً.

على مستوى السنة الثالثة، يتكون مسار العلوم الإدارية من ثماني وحدات موزعة على الفصلين الخامس والسادس. يهدف هذا المسار إلى التوجيه نحو التخصص ورفع فرص إدماج الخريجين في سوق العمل. ويتم الولوج إلى الفصل الخامس من علوم الإدارة إذا تمكّن الطالب من تحصيل ٧٥٪ على الأقل، من وحدات الجذع المشترك وجميع وحدات التكوين الأساسي في العلوم الإدارية.

ومن خلال وصف مكونات البرنامج تتضح أهمية وحدات العلوم الاقتصادية ووحدات العلوم الإدارية التي تهيئ الطالب للتخصص في السنة الثالثة. في السنة الثالثة، تتميز كل المقررات بالتخصص في الإدارة والأعمال ويستمر التخصص في مقررات سلك الماستر. وتجدر الإشارة إلى أن المقررات الاختيارية والتعويضية وكذا مقررات التقوية غائبة تماما في الملف الوصفي للبرنامج.

٤. الارصدة

يبلغ عدد ساعات التدريس في الجذع المشترك ١٢٨٠ ساعة تدريس، منها ٥٥ ٪ (٧٠٤س)على شكل محاضرات و٤٥٪ (٥٧٦س)على شكل أعمال توجيهية(travaux dirigés). تتوزع الأرصدة بحسب طبيعة المادة المدرسة، حيث تحتكر الوحدات الأدواتية في اللغات والمنهجية حوالي ٤٥٪ من الأرصدة المخصصة للأعمال التوجيهية، وتتقاسم الوحدات الأخرى الأرصدة الباقية. تجدر الإشارة إلى أن الأعمال التوجيهية تتميز بمجموعات عمل صغيرة تتلاءم وطبيعة المادة، وتتركز على أشغال تطبيقية عملية خاصة في اللغات والتواصل. أما وحدات التكوين الأساسي في العلوم الإدارية، فإنها تخصص في الجذع المشترك ما يعادل٣٧٪ من مجموع الأرصدة للأعمال التوجيهية على شكل تمارين وحالات تطبيقية، و٦٣٪ تخصص للمحاضرات النظرية. وخلافا للوحدات الأدواتية (modules outils)، فإن الأعمال التوجيهية والتطبيقية لوحدات العلوم الإدارية، شأنها في ذلك شأن الوحدات الأخرى، لم تخضع للتفويج(formation des petits groupes de travaux dirigés) لكي يتسنى العمل مع مجموعات صغيرة من الطلبة وإشراكهم في التمارين والأعمال التطبيقية بشكل فعال. وسبب ذلك راجع بالأساس إلى نقص حاد في الموارد البشرية والتجهيزات الأساسية مقابل أعداد هائلة من الطلبة.

ويبلغ عدد ساعات التحصيل العلمي، في مسار العلوم الإدارية، ٥٦٠ ساعة منها ٢١٠ ساعات أي حوالي ٣٧٪ من مجموع الساعات مخصص للأعمال التوجيهية على شكل تمارين وتقارير ودراسة حالات ميدانية، في حين تخصص ٤٠ ساعة أي حوالي ٧٪ فقط للأعمال التطبيقية في التدبير المعلوماتي وتحليل المعطيات.

٥. التكامل والاتساق بين وحدات البرنامج

من خلال هذا التقديم الوصفي، يتبين جلياً توافق المنهج مع أهداف البرنامج المسطرة في دفتر

العالي، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بعد خضوع المسلك للتقييم.

- الضوابط الخاصة بنظام الدراسات والتقييم.

التحمـلات. كما أن الوحدات متكاملـة فيما بينها أفقياً وتعكس تطور الكفـاءات والمعارف عمودياً، أي عندمـا ينتقـل الطالـب من فصل إلى آخر. فعلى مسـتوى الجـذع المشترك، يتضح أن انتقـال الطالب من الفصـل الأول إلـى الفصـل الثاني، ثم الثالـث والرابع، يوازيه تطـور في المعارف والكفـاءات الأساسية فـي العلـوم الإداريـة. فبعد أن يتمكن من تحصيـل المدخل لدراسة العلوم الإداريـة خلال الفصل الأول ينتقل إلى تحصيل المعارف الخاصة باقتصاد وتقنيات المقاولة على مستوى الفصلين الثاني والثالث، ثم العلوم الإدارية التي تشكل مدخلا لدراسة المعارف الوظيفية كالتسـويق والتحليل المالي. وفيما يخص الوحـدات الأدواتية من لغات ومناهج البحـث إضافة إلى العمل الجامعي، فقد تم تهميش اللغات الحية وخاصة اللغة الإنجليزية واقتصرت على مقررات بسـيطة في اللغة الفرنسـية. ولا بد من الإشارة في هذا الإطار، من أن لغة التدريس في الجامعة المغربية ما زالت تشكّل نقطة نقاش حاد وتعرقل التعليم والتعلم. فالمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية في المغرب "معربة" ومراحل التعليم العالي "مفرنسة".

خامسا: التعليم والتقييم

في المواد الخاصة بوحدات اللغة ومنهجية البحث والعمل الجامعي تلقى الدروس في مجموعات صغيرة مكونة من ٧٠ أو ٨٠ طالباً. أما بالنسـبة للوحدات الأخرى فتلقى الدروس في مدرجات بصورة محاضـرات لكـل مجموعة مكونة من ٧٠٠ إلـى ٨٠٠ طالب حيث يكون من شبه المسـتحيل أن تكون

جدول ٣: أراء الطلاب في أساليب التعليم المعتمدة

تساعد أساليب وطرق تدريس مقررات الاقتصاد والتدبير الطالب على:	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	موافق	موافق بدرجة عالية	لا راي
تقديم أفكاره وآرائه بحرية	١٩.٣	٣٣.٥	٣٩.٨	٥.٠	٢.٥
تقديم أبحاث ودراسات في مجال تخصصه	١٠.٦	٢٥.٥	٤٢.٢	١١.٨	٩.٩
العمل في مجموعات عمل لتقديم حلول مبتكرة في بيئته	٢٣.٠	٣٩.٨	١٧.٤	٩.٩	٩.٩
البحث عن المعلومات من مصادر عديدة	١٠.٦	١٣.٨	٦٠.٠	١١.٩	٣.٨
تنمية قدرته على النقد والتحليل	٢٠.٨	٢٨.٩	٣٥.٨	١٠.٧	٣.٨
تنمية مهارات حل المشكلات واتخاذ القرارات	٢٤.٢	٢٤.٢	٣٨.٥	٩.٣	٣.٧
تنمية مهارات الابداع والابتكار	١٨.٦	٣٤.٢	٣١.٧	٩.٩	٥.٦
تنمية مهارات القيادة والعمل الجماعي	١٤.٩	٣١.١	٤١.٦	٦.٢	٦.٢
تنمية مهارات الاتصال كالكتابة والإلقاء والعرض	١٩.٣	٢٩.٢	٣٧.٩	٨.١	٥.٦
تنمية مهارات استعمال تقنية المعلومات	٢٤.٨	٢٨.٦	٣٢.٣	٩.٣	٥.٠

الحصص الدراسية تفاعلية. ثم إن الوحدات الكمية من رياضيات وإحصائيات وإعلاميات تكون غنية بالتمارين التطبيقية والتوجيهية عكس الوحدات النظرية المتعلقة بالاقتصاد والإدارة. كما تعتمد الامتحانات على المذاكرة والحفظ والأسئلة المباشرة مما يشجع اتساع ظاهرة الغش واستحالة التحقق من تحقيق الأهداف.

ومن خلال الدراسة الميدانية حول أساليب وطرق تدريس المقررات، ومدى أهميتها في تنمية مهارات وقدرات الطلبة في حل المشكلات واتخاذ القرارات وكفاءات التحليل والتواصل والقيادة، تبين أن هناك انقساما بين الطلاب بين موافقين وغير موافقين على ٧ فقرات من أصل ١٠، مع ميل طفيف نحو الإجابة السلبية بعدم الموافقة على أن الأساليب تسمح للطالب بتقديم آرائه وأفكاره، الخ. باستثناء فقرة "تساعد على البحث عن المعلومات من مصادر عديدة".

كما يسجل غياب التنسيق بين أساتذة المادة الواحدة فيما يخص المضمون وكذا أسئلة الامتحان. فعلى سبيل المثال يقوم خمسة أساتذة بتدريس مادة الاقتصاد الجزئي دون أي تنسيق أو توافق حول مضمون المادة وطرق تقييمها وأسئلة الامتحان.

سادسا: فرص التعلم

١. القبول

يتم الولوج إلى المسلك بعد الحصول على البكالوريا بدون أي انتقاء، باعتبار أن المسلك من المسالك المفتوحة في وجه جميع الطلبة. كما يمكن الولوج إلى المستوى الثالث بعد الحصول على دبلوم الدراسات الجامعية العامة وتحصيل جميع وحداته. ويفتح البرنامج في وجه جميع الطلبة المغاربة ذكوراً وإناثاً، بغض النظر عن الخلفيات الثقافية أو الدينية أو الأثنية أو العرقية. كما يستقبل سنويا مجموعة من الطلبة الأجانب خصوصاً الطلبة المنحدرين من الدول الأفريقية جنوب الصحراء ويتم قبولهم بتنسيق مع الوكالة المغربية للتعاون الدولي.

وخلافا للمؤسسات الجامعية الأخرى، فإن كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تتميز باستقطاب أعداد كبيرة من الطلبة الحاصلين على البكالوريا في جميع التخصصات. حيث بلغ عدد الطلبة المسجلين بالكلية نسبة ٤٨٪ من مجموع الطلبة المسجلين بالجامعة. وعلى صعيد الكلية، يمثل الطلبة المسجلون بمسلك العلوم الاقتصادية والإدارية نسبة ٦٨,٧٪ من مجموع الطلبة المسجلين بالكلية،والذين بلغ عددهم ١٢,٦٠٥ طلاب سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠. وتبقى البكالوريا العلمية من الأكثر إقبالاً على تخصص الاقتصاد والإدارة. ففي الموسم الجامعي ٢٠١١-٢٠١٢، جاءت البكالوريا العلمية في مقدمة التخصصات الوافدة على هذا المسلك بنسبة ٤٧٪ مقابل ٢٢٪ للتخصص الأدبي، واحتلت التخصصات التقنية الرتب الأخيرة. وفي الموسمين ٢٠٠٩-٢٠١٠ و٢٠١٠-٢٠١١ بقي التوزيع على حاله باستثناء النسب المئوية التي تتغير من سنة إلى أخرى.

وتبين المعطيات المتوافرة، لدى مصلحة الإعلاميات والإحصائيات، عن تطور ملفت في عدد الطلبة المسجلين بالمسلك. حيث ارتفع العدد من ٨,٦٦٠ طالبا سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى٩,٢٠٣ طلاب سنة ٢٠١٠-٢٠١١. ثم قفز العدد إلى ١١,٠٨٨ سنة ٢٠١١-٢٠١٢ ليحقق بذلك معدل ارتفاع نسبته ٢٠٪ مقارنة مع ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٨٪ مقارنة مع ٢٠٠٩-٢٠١٠. وبالرغم من أن متابعة الدروس والحضور يبقى إلزاميا حسب إصلاح ٢٠٠٤،إلا أن الكثافة الطلابية بالمسلك لا تمكن الأستاذ من مراقبة الحضور. ويتم توزيع الطلبة على مجموعات لمتابعة الدروس في مدرجات ذات طاقة استيعابية كبيرة، حوالي ٧٥٠ طالباً في كل مجموعة (الموسم الجامعي ٢٠١٢-٢٠١٣).

٢. التسهيلات والموارد المتاحة

تمثل التجهيزات الأساسية والمادية الجانب اللوجستي، الذي يلعب دوراً حيوياً في تحسين جودة التكوين والبرامج الأكاديمية. كما تُعتبر هذه التجهيزات ركيزة من ركائز الجودة. في هذا الإطار تنظم الكلية في بداية كل سنة جامعية حفل استقبال للطلبة الجدد في إطار اليوم الإعلامي بغية إبلاغهم وتسهيل اندماجهم وولوجهم إلى المرافق الأساسية من مكتبات وقاعات استقبال. وتُعتبر هذه الأيام بمثابة أوقات خاصة لإجراء محادثات مع الأساتذة الذين يتفاعلون ويجيبون عن أسئلة الطلبة. كما يتم تأطير الطلبة في دورات منهجية تمكنهم من تعلم التنظيم وجمع المعلومات وتدوين الملاحظات وتدبير الوقت.

ومن خلال المعطيات الميدانية، يتبيّن ضعف مستوى التجهيزات والتسهيلات الأساسية من وجهة نظر الطلاب، من قاعات ومكاتب وتسهيلات مناسبة ذوي الاحتياجات الخاصة. إذ إن النسب المئوية التي تعبّر عن عدم الموافقة بشكل مطلق مع أغلب الفقرات هي نسب مرتفعة تتجاوز أو تقارب ٧٠٪. ذلك أن الفقرة المخصصة لقياس جودة التسهيلات والتجهيزات الأساسية مثلا سجلت مستوى هزيلا من الموافقة (٦٢,٦٪ غير موافقين)، وفقرة "تجهيز القاعات ببرامج إعلامية حديثة ومناسبة" سجلت ارتفاعا كبيرا في نسبة غير الموافقين (٧٨,٨٪). كما يظهر شبه انعدام لمكاتب استقبال الطلبة من طرف الأساتذة للحوار والنقاش (٨١,٢٪).

٣. نسبة الطلبة إلى الأساتذة والموظفين

يبلغ معدل التأطير في مسلك العلوم الاقتصادية والإدارية نسبة ١١٥ طالباً لكل أستاذ. وقد بلغ عدد الطلبة المسجلين بهذا التخصص ٢٠٣,٩ طلاب في الموسم ٢٠١٠-٢٠١١ [١]. أما التأطير الإداري، أي عدد الموظفين الإداريين والتقنيين الذي بلغ ٨٥ موظفاً مقارنة مع عدد الطلبة، فإن نسبته تبقى هزيلة ولا تلبي الحاجيات وخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أكثر من٦٥٪ من الموظفين لا يتجاوز مستواهم الدراسي السلك الثاني من التعليم الثانوي. ورغم هذا كله، لم تقم الجامعة بإعداد وتنفيذ أي مخطط للتكوين أو إعادة التكوين رغم التوصيات التي جاء بها البرنامج الاستعجالي في هذا الشأن. ويبلغ معدل التأطير الإداري نسبة ١٤٨,٣ طالباً لكل موظف، باعتبار أن العدد الإجمالي للطلبة في الكلية قد تجاوز ١٢,٦٠٨ طلاب خلال السنة الجامعية ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن ضعف معدل التأطير قابل للتدني خصوصا مع ارتفاع نسبة المقبلين على التقاعد حيث أن أكثر من ٥٥٪ من الأساتذة وأزيد من ٤٤٪من الموظفين تتجاوز أعمارهم ٥٠ سنة، الشيء الذي يضع الجامعة في وضع حرج خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار ارتفاع عدد الطلبة المتزايد.

سابعا: مستوى الخريجين

١. حجم التخرج

إن ارتفاع عدد المسجلين ليس نتاجا لارتفاع عدد الطلبة الجدد فحسب خلال سنوات البرنامج الاستعجالي الذي حدد الهدف الكمي كهدف استراتيجي، وإنما راجع أيضا لمشكل التوازن بين المدخلات (inputs) والمخرجات (outputs). وهنا يطرح مشكل الهدر أو نسبة النجاح الهزيلة جداً على الصعيد الوطني. فنسبة الطلبة الحاصلين على الإجازة في ثلاث سنوات لم تتعد ٢٦٪. وعلى صعيد جامعة الحسن الثاني، لا تتعدى نسبة النجاح٢٣ ٪ في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،

(١) لقد تم احتساب معدلات التأطير على أساس عدد الأساتذة الباحثين القارين (المتفرغين) المتخصصين في العلوم الاقتصادية والإدارية والبالغ عددهم ٨٠ أستاذاً.

وهـي أضعف نسـبة إذا مـا قُورنت مع مثيلاتها في الجامعـة حيث بلغت ٣٧٪ في كليـة الآداب والعلوم الإنسانية و٣٥٪ في كلية العلوم(المجلس الأعلى للحسابات، ٢٠١٠، ص٤٢٢).

ويتضـح جليـاً من خلال الرسم البياني ١ أن نسـبة الطلبة تنخفض بشكل مهول بين المسـتوى الأول والمسـتوى الثاني. ويكفي ملاحظة البنية الكمية للمسـتويات الثلاثة لتتبيّن معدلات الهدر المرتفعة في المستوى الأول. فمن أصل ٥٣٦ , ٤ طالباً في المستوى الأول سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ وجدنا فقط ١١٨ , ٢ طالباً في المستوى الثاني سنة ٢٠١٠-٢٠١١ أي بمعدل انخفاض بلغ ٪ ٥٣، وفي سنة ٢٠١١-٢٠١٢ بلـغ عـدد الطلبة في المسـتوى الثاني ٧٠٩ , ٢ في حيـن أن هذا العدد بلغ ٩٩٧ , ٤ طالبـاً عندما كان في المستوى الأول سنة ٢٠١١-٢٠١٢ أي بمعدل انخفاض تجاوز ٤٥ ٪.

وتتحسن هذه النسب عندما يتعلق الأمر بالانتقال من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث. فقد بلغ عدد الطلبة المسجلين في المستوى الثاني ٢١٠٤ سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠ و٢٠٨٨ في سنة ٢٠١٠-٢٠١١ أي بمعدل انخفاض لم يتجاوز ٠.٧٦ ٪.

رسم بياني ١: توزيع الطلبة حسب المستوى الجامعي

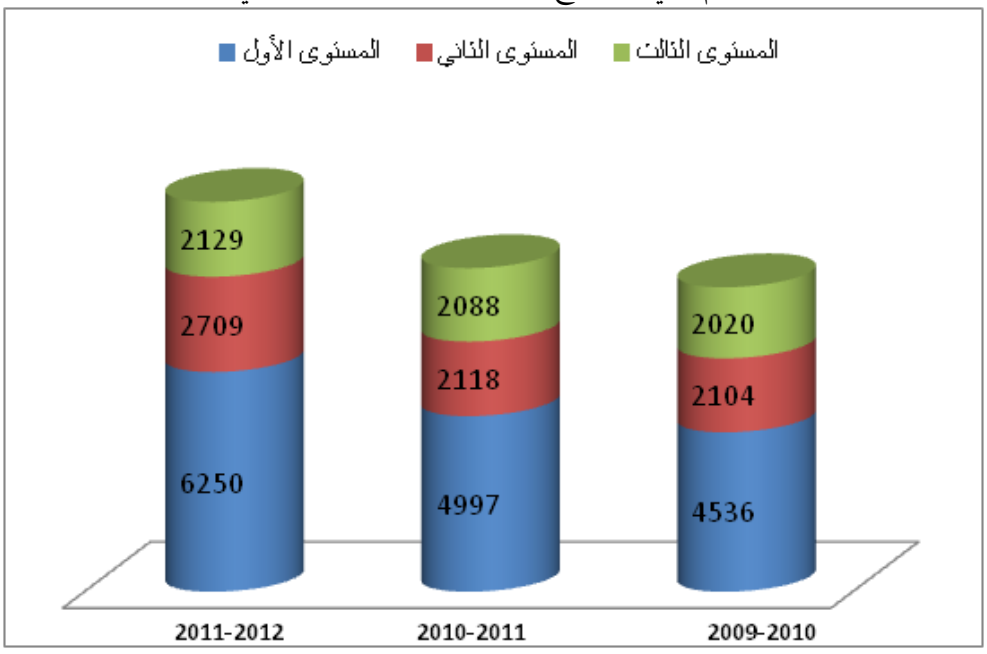

٢. فرص متابعة الدراسات العليا

ويمكـن للطلبة الحاصليـن على الإجازة متابعة دراساتهم العليا فـي سلك الماستر في أي تخصص تابـع للعلـوم الاقتصادية والإدارية سواء في الكلية نفسـها أو في كليات أخـرى او مدارس عليا حكومية او خاصـة. ويبقـى الولـوج إلى سلك الماسـتر خاضعاً لمجموعة مـن الشروط. كما توفـر الكلية بالدار البيضـاء مجموعـة مـن التخصصـات من بينهـا: التمويـل (Finance)، مراقبـة التدبيـر (Contrôle de gestion)، تدبير اللوجسـتيك (Management logistique)، تدبير الموارد البشرية (Management des Ressources Humaines)، المقاولاتيـة (Entrepreneuriat)، التسـويق (Marketing)، الاقتصـاد القياسـي (Econométrie)، العلاقـات الاقتصاديـة الدوليـة (Relations économiques

.(internationales

كـل هذه التخصصـات وأخرى توفر فرصا للطالـب الحاصل على علامات جيـدة تمكنه من متابعة دراساته العليا.

٣. مؤهلات الخريجين

منـذ إرسـاء نظـام الإجازة–الماستر–الدكتـوراه، انحصرت كـل المجهودات فـي تطبيق الإصلاح دون الأخذ بعين الاعتبار مسـتوى الخريجين. وهنا يُلاحظ غيـاب تام للدراسات التي من شأنها تحديد متطلبات سوق العمل، بهدف ملاءمة المقررات والتكوينات لمتطلبات هذا السـوق، وكذلك تلك التي تعنى بتتبع الخريجين بقصد معرفة نسـبة إدماجهم في الحياة العملية وبهدف تقييم مدى جودة البرنامج الأكاديمي وملاءمة الكفاءات والمعارف لسـوق العمل. وبغض النظر عن مسـتوى الخريجين فإن عدد المتخرجيـن في حد ذاتـه مشكل يجب التطـرق إليه. وباستثناء فرص متابعة الدراسـات العليا في سلك الماسـتر فإن غيـاب مصلحة إدارية خاصة بالخريجين جعلت الكلية تفقـد التواصل والعلاقة بخريجيها لتقييم مؤهلاتهم بعد التخرج وكذلك فرص العمل المتاحة لهم.

خلاصة

استهدفـت هـذه الدراسة تحليل نوعيـة وجودة البرنامـج الأكاديمي في علم الاقتصـاد والإدارة في جامعـة الحسـن الثاني بالدار البيضـاء معتمدة في ذلك علـى مجموعة من المعاييـر والمقاييس التي تم استخدامها في تجارب عربية ودولية. ولأجل هذا الهدف فقد تم تقديم وتحليل مجموعة من المعطيات الميدانيـة وفرتهـا عمـادة الكلية ورئاسـة الجامعة كما تـم قياس المعاييـر المعتمدة من طـرف مختلف الهيئـات والمنظمـات المعنيـة بالجودة من خـلال دراسة ميدانية تـم من خلالها استطـلاع آراء عينة من الطلبة المسجلين في مستويات مختلفة من سلك الإجازة.

ورغـم وضوح رسالـة وأهداف البرنامج واتسـاقها وارتكازها على الكفـاءات والمعارف الأساسية لتمكين الطالب من فهم وتحليل الإشكاليات الاقتصادية، فإن السبل التي تمكن من تتبع تحقيق الأهداف تبقى غائبة. كما يمكن الإشارة من خلال الدراسة الميدانية إلى غياب تخطيط استراتيجي للبرنامج مبني علـى سياسة تواصلية مـع الطلاب لإعطائهم فكـرة واضحة حول أهداف ومكونـات البرنامج. ويمكن تفسير هذا الوضع بغياب سياسة واضحة متعلقة بجودة البرنامج مبنية على التقييم والاعتماد الخارجيين وعدم وجود وسائل التتبع والتحقق من الأهداف.

وتتميـز إدارة البرنامـج بوجود هيئتين مختلفتين (هيئة الشعبة وهيئة المسـلك) وقد أثر هذا التقسـيم سلبا على المناخ العام السـائد في البرنامج حيث يعتقد الكثير من الأساتذة أن تقليص دور الشعبة كهيئة منتخبة لا يساهم في تحسين جودة البرنامج لأن قراراتها لا تؤخذ بعين الاعتبار.

وتبقـى الموارد الأكاديميـة دون تلبية الحاجيـات المتزايدة من سنة إلى أخرى رغـم توافر الأساتذة على الشهادات المطلوبة ونظام للترقية يتميز بالبطء والتعقيد. وتجدر الإشارة إلى أن الموارد الأكاديمية تتميز بشيخوختها وقلة إنتاجيتها العلمية من منشورات أكاديمية في مجلات عالمية متخصصة محكمة.

ويتميـز سلك الإجازة في العلوم الاقتصادية والإدارية بعدد كبير من الطلبة وضعف الرصيد اللغوي الذي يمكنهم من متابعة تعليمهم. كما أن التقييم يعتمد فيه على المذاكرة والحفظ مع تغييب الامتحانات التي تعتمد على التحليل والنقد، ويمكن تفسـير هذا الأمر بالطرق الكلاسيكية للتدريس في المدرجات على شكل محاضرات خاصة بالنسبة للإجازة الأساسية. كما يسجل البرنامج معدلات تخرج متدهورة مقارنـة مـع مدخلات البرنامـج ويبقى تتبـع الخريجين وتقييـم مؤهلاتهم الحلقة الأضعف في سلسـلة

المقاييس المعتمدة لتحليل جودة البرنامج الأكاديمي.

وتبين الدراسة أيضا أن غالبية المعايير الأخرى ضعيفة خاصة تلك المتعلقة بالتأطير الإداري والأكاديمي.

المصادر والمراجع

الجريدة الرسمية (١٩٩٧). **مرسوم رقم ٩٦,٧٩٣, ٢ صادر في ١٩ فبراير ١٩٩٧ في شأن النظام الأساسي الخاص لهيئة الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي، عدد ٤٤٥٨ الصادرة في ٢٠ فبراير ١٩٩٧**. بيروت: الجريدة الرسمية.

عبد العزيز عطية، خالد ومحمود زهران، علاء الدين (٢٠٠٨). نموذج مقترح لتقييم جودة البرامج المحاسبية من منظور الاعتماد الأكاديمي. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، عمان: (العدد ٢)، ص. ص.: ١-٦٢.

المجلس الأعلى للحسابات (٢٠١٠). **جامعة الحسن الثاني عين الشق الدار البيضاء، التقرير السنوي** ص. ص.:(٤٢٠-٤٣). الدار البيضاء: جامعة الحسن الثاني.

محمد القدومي، عبد الرحيم (٢٠٠٨). التعرف على مدى تطبيق ركائز الجودة في الأقسام الأكاديمية للكليات والأعمال. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، عمان: (العدد ١)، ص. ص.: ٤٧-٦٨.

المواقع الإلكترونية

http://www.aacsb.edu/publications/whitepapers/AACSB_Assurance_of_Learning.pdf, accessed December 10, 2012.